مكونات الطبقة الوسطى في العراق (٢-٢)

الطبقة الوسطى قائدة التحول الاجتماعي

ياسين النصير

يمكن القول ان الطبقة الوسطى العراقية لها مكوناتها التي تشبه من حيث التركيبة الاجتماعية والدينية والثقافية العديد من البلدان العربية وفي المقدمة منها مصر وسوريا ولبنان لكن ثمة خصوصية لابد من التنويه بها تتمثل بمكونين رئيسين هما:

المكون الأول للطبقة الوسطى العراقية ديموغرافي -سياسي: هو رؤساء العشائر وملاك الأرض وباشوات المماليك، وكبار ضباطهم العسكريين، والسادة الذين يتحدرون من سلالة الرسول، ورؤساء المذاهب الصوفية، وكبار علماء السنة والشيعة والجلبيون الذين كانوا تجارا، وبقايا الأسر العثمانية والأشراف وغيرهم من الذين احتلوا مراكز اجتماعية مرموقة. فهم مالكو الثروة والمناصب والأرض والناس والعمل والجيش. ابتداء من فترة حكم الدولة العثمانية للعراق حتى قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ مرورا بما أسسه الإنجليز بين عامي ١٩١٧-١٩٣٠ عندما سنوا قانون الطابو ووزعوا الأراضي على المشايخ ثم ترسخ هذا الوضع بسن قانونين لإدارة الدولة أحدهما خاص بالمدن والآخر خاص بالعشائر مما يعني أن المجتمع العراقي بقي منذ العثمانيين حتى ثورة تموز عام ١٩٥٨ محكوما بقانونين أداريين أحدهما ينظم العلاقات في المدينة والآخر ينظم العلاقات في الريف منسجما وطبيعة التركيبة السكانية التي كانت من قسمين مدن الأرياف الجنوبية ومدن البادية وتبع ذلك تقسيم طائفي مقيت بين الشيعة الذين يشكلون أغلبية مدن الجنوب وعشائرها والسنة الذين يشكلون سكان المدن الشمالية والغربية. ولعل مقولة الملك فيصل الأول في أن " الضريبة والموت على الشيعة بينما السلطة بيد السنة" ، تعكس الوضع الهجين للمجتمع العراقي في بداية تشكيل الحكم الوطني عام ١٩٢١، شكلت هذه الفئات بعد قيام الملكية في العراق النواة الصلبة للسياسة العراقية على مدى ثلاثين عاما ونيف إلى حين قيام ثورة تموز/ يوليو،١٩٥٨ ثم توسعت بعد مجيء حكم البعث الذي ورث كل هذه المتناقضات في بنية المجتمع العراقي من دون أن يصف نفسه طبقيا أو فئويا بل كان كما فكر قادته حزبا للأمة العراقية فجرى تبعيث المجتمع العراقي" كل العراقيين بعثيون وإن لم ينتموا" على نحو ما فعل المسلمون الأوائل مع البلدان المحتلة في زمن الفتوحات إما أن يسلموا أو أن يدفعوا الجزية للدولة المحتلة وتبع ذلك تغييب حقيقي لمفهوم الطبقات حتى أن حزب البعث الغى مفهوم الطبقة العاملة من قاموسه السياسي وجعله مجرد كلمة تُخجل الناس .

المكون الثاني قانوني – دستوري هو: وجود دولة دستورية تأسست بموجب قانون دستوري عام ١٩٢٥ وهذا القانون كان يحكم المجتمع الجديد على الرغم من أن قادة هذا المجتمع ما زالوا تحت هيمنة القانون العثماني ولذلك أنيطت رئاسة الدولة ومؤسساتها بفئة هي جزء من ذلك التكوين الثقافي والسياسي القديم والجديد وعلى رأسهم نوري السعيد وياسين الهاشمي وجميل المدفعي وجعفر العسكري وهم من الشريفين وفهمي المدرس وعبد المحسن السعدون وناجي السويدي وساسون حسقيل وهم من بنية المجتمع العراقي على الرغم من وجود ملك هاشمي ونظام حكم جديد. ويعني هذا ضمنا أن مفاهيم مثل (المجتمع المدني)، (الدولة)، (الدستور)، (الحوار)، (المعارضة)،(التعددية) وغيرها لم تنضج بعد رغم إقرار الدستور وقبوله بها وقد احتوى على مثل هذه الحقوق التي لقيت إسنادا من قبل الإنجليز لكن السياسة الاقتصادية والهيمنة الإنجليزية كانت تتعارض ومنطق المجتمع المدني وحقوق المواطن كما يفهم من كلام رفعت الجادرجي في تقديمه مذاكرات والده كامل الجادرجي، بحيث لم يدر الشعب أن الدستور قد ضمن له حقوقه الأساسية. لان السياسة العامة ممثلة بسلطة الإنجليز والساسة العراقيين تقاسمت دفة الحكم لأكثر من ثلاثة عقود فألغت ما يسمى بالحقوق.

وفي خضم هذا الوضع نشأت فئات اقتصادية و نشأت هوية للموظفين وللمثقفين وظهرت حلقات سياسية وثقافية صغيرة يمكن الآن ان نطلق عليها مظاهر المجتمع المدني الحديث لتنشأ في الوقت نفسه وبحكم التنوع السياسي والاقتصادي وانتعاش الصحافة وإجازة الأحزاب وقيام مجلس نيابي، ملامح الطبقة الوسطى العراقية ولكن من دون منهج أو رؤية واضحة لها. ويقول رفعت الجادرجي عنها (أن الطبقة الوسطى المتعلمة عامة، التي كانت صغيرة وضيقة،لم تع التغيير الحاصل في تكون الدولة الجديدة ولذا لم يكن لها دور فعال في السياسة وفي مختلف حالات التغير الحاصل ومواقعها، أو لم تجد لها دوراً في كل هذا،أو لم تتخيل أن له دوراً.ولم يحدث تغير جذري في ثقافة كل تجربة الطبقة الوسطى، فبقيت طبقة خارج السلطة كما كانت منذ آلاف السنين، فكانت تحت حكم سلطوي عسكري متمثل بالحاكم القريشي أولاً، والدويلات التابعة له والتي خلفته، ومن بعده الحكم العثماني، عدا فترات متقطعة). ولم يخف كامل الجادرجي في مذكراته التوجه النظري والعملي لمفهوم المعارضة في العقود الثلاثة الأولى من تشكيل الدولة ١٩٢١-١٩٥٤ أن حزبه الحزب الوطني الديمقراطي هو فكر معارض، يقول رفعت :" إن حجم المعارضة التي كان يقودها الحزب الوطني الديمقراطي، وخاصة الجادرجي، كانت ضد إفساد الدولة،أي معارضة كمنظمة ضمن الدولة وليس خارجها، هدفها إصلاح الدولة. أنه موقف يختلف جوهريا عن تلك الأحزاب والتنظيمات الثورية، كالشيوعي والبعث والعسكر وغيرها" ص ١٩ مذكرات الجادرجي. لذا كانت معارضته تتم من داخل مؤسسات هذه السلطة وليست معارضة لتغيير بنية وشكل السلطة،وتحت هيمنة القانون ووفق الشرعية التي يضمنها الدستور. وبهذا اختلف عن أهم تيارين سياسيين هما تيار الحزب الشيوعي العراقي الذي يريد بناء مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وتنظيمات سياسية لها حق التظاهر والإضراب والمقاومة وبالتالي تغيير شكل الحكم عن طريق الثورة. والتيار القومي الذي يمثله حزب البعث الذي كان يريد تغيير الحكم والاستيلاء عليه عن طريق الانقلابات العسكرية معتمدا على الإرث القديم في بنية الدولة، والحركات الإسلامية المعارضة خاصة الشيعية التي رفضت حتى التوظيف في وظائف الدولة بحجة أنها دولة مستبدة وخاضعة لمنطق غير دستوري لا يؤمن بالمذهب الشيعي، وكل أشكال المعارضة تنطلق من فكر وبنية الطبقة الوسطى ما عدا جزء منها خاص بالحزب الشيوعي العراقي الذي تبنى الماركسية ومنهج التغيير عن طريق الثورة وإعطاء دور أكبر للطبقة العاملة العراقية وهي في بنيتها جزء من الطبقة الوسطى التي جرت عملية تحول جذري لها بعد قيام الصناعات الكبيرة في العراق: صناعة النفط والموانئ والسكك والسكاير والكبريت والمشروبات. أي أن نهوض وتمايز الطبقة العاملة في العراق جاء بعد وأثناء نشوء الصناعات الوطنية الكبيرة. وكان بعض أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي من ممثلي البرجوازية الصناعية والتجارية كمحمد حديد وحسين جميل والأزدي وغيرهم يعارضون تشبيه حزبهم بالحزب الشيوعي ولذلك كانوا يعارضون الإضراب ومطالب العمل على الرغم من وطنيتهم التي لا غبار عليها، وذلك بحكم أن الحزب الوطني الديمقراطي هو جزء من بنية اقتصاد المجتمع، في حين كان حزب البعث مثلا يعتمد على فئات المدينة العسكرية التي نشأت منذ زمن بعيد في أحضان الدولة العثمانية والأرستقراطية العربية التي كانت تملك بحكم وجودها أدوات التغيير. لذلك اعتمد حزب البعث سياسة الانقلابات العسكرية وتصفية الخصوم عن طريق القتل لا الحوار منطلقا من مبادئ قومية ضيقة في رؤيته لبنية مجتمع متعدد القوميات. وعلى مقربة من ذلك كانت الأحزاب الكردية التي قامت على أسس عشائرية تنطلق هي الأخرى من مفاهيم قومية ودينية وجدت في مفهوم الحكم الذاتي طريقة لمخالفة الدولة العراقية فوجدت نفسها وهي من شرائح اجتماعية مختلفة أنها في موقف متصاف مع الحركات السياسية المغيرة للنظام عن طريق الانقلابات فنشأت الحركة الكردية المسلحة التي انحرفت في بعض مراحلها عن توجهها التروي الكبير لتدخل في نزاعات عشائرية وتصفيات طالت حتى أصدقاءها من الشيوعيين، وإلى الآن ما تزال مفاهيم القبيلة والعشيرة والطائفة والدين والنسب مهيمنة على مقومات الدولة الجديدة وتمتد جذور هذه النزعة إلى فترة احتلال العراق من قبل الإنجليز عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٣٠ عام المعاهدات والنهوض السياسي اذ نجد أن الأنظمة لم تختلف كثيراً بل أن تنويعا بتأثير ثقافة وقرارات المس بيل والحاكم العسكري مستربيرسي كوكس السابقة قد أسس مفهوم المجتمع المدني عندما تأسس البرلمان و شرعت قوانين الانتخابات. وهذه نقلة خاصة في الثلاثينات جعل الكثير من الأنتجلستيا العراقية تسعى الى تأسيس أحزاب وطنية قامت على تجمعات نشأت قبل هذا الوقت كالحزب الوطني الديمقراطي الذي قام على جماعة الأهالي، والحزب الشيوعي العراقي الذي قام على تجمعات يسارية. وما نشأة السوق العراقية التي ارتبطت بالسوق العالمية عن طريق التجارة مع بريطانيا وارتباط الدينار العراقي بالأسترليني إلا مثال على نمو هذه الطبقة واتساعها فولدت الأسواق تجارا جددا وأصحاب أموال وصيارفة ومالكي عقارات وأراض، ونقدا، وهؤلاء جلهم من تجار السنة والشيعة والأكراد ثم تمركزت ثرواتهم في المدن الكبيرة: بغداد والبصرة والموصل.

ولما كان مجتمعنا العربي لم يعرف من الفكر الاشتراكي إلا تياراته الماركسية المتنوعة ولا من الفكر الرأسمالي سوى تياراته المرتبطة بالغرب وبعجلة الاستعمار، فأن المراوحة سمة من أهم سمات الطبقة الوسطى العربية. ويرى حنا بطاطو في كتابه الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية" العراقية عام ١٩٥٨ " أن الطبقة عبارة عن تكوين اقتصادي في أساسه بالرغم من أنه يشير في النهاية إلى الموقع الاجتماعي للأفراد والعائلات المكونين له في مظاهره المختلفة " كما أن فكرة الطبقة كما يقول بطاطو تتطلب أو تفترض مسبقاً وجود فكرة " اللا مساواة" وبالتالي فإنها تتضمن وجود طبقة أخرى في الأقل، أو، في النظرة الثنائية، وجود مجرد طبقة أخرى رئيسة إلى جانب فئات أخرى اصغر،على اعتبار أن " اللا مساواة" تعتمد أساساً على " الملكية" وهو المفهوم نفسه الذي جاء به جيمس مادسون وكارل ماركس وماكس فيبر. وتعتبر الملكية من أكثر المفاهيم شيوعا وثباتا لوضعية الفئات هو التوزيع المختلف وغير المتكافئ للملكية فقد شكل دوماً أولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يفتقرون إلى الملكية مصالح متمايزة في المجتمع...) ومن ثم ترك المهمة للفكر الرأسمالي نتيجة الظروف الدولية فاخذ زمام المبادرة منها خاصة في المنطقة العربية، فهو الذي جعل الطبقة الوسطى نهبا لكل من التيار اليساري والتيار اليميني في السياسة والأحزاب العربية فنجد هذه الطبقة تتفتت بعد مجيء أحزاب عربية قومية ودينية مثل حركة الأخوان المسلمين وحزب البعث. بينما الجانب التنويري منها مثل الناصرية وحركة القوميين الاشتراكية وبعض الأحزاب الوطنية فقد وقفت تراوح في مكانها بانتظار أن تحسم الظروف الأمر لصالح قوى جديدة تشارك هي فيه وهذا ما حدث عندما عاد الأخوان بنشاطهم ثانية وهيمنوا على دول واسندوا البعثيين في العراق فانكفأت قوى التحرر العربية والأحزاب اليسارية بعد أن كانت منكفئة أصلا بعد هزيمة حزيران لتسمح الظروف بصعود تيار المقاومة الديني الذي تغذى من العجلة الغربية والأمريكية رافقه نهوض لقوى الاشتراكيات الديمقراطية في أوربا على حساب الاتحاد السوفيتي كنتاج واضح لنجاح الحرب الباردة التي قادتها السياسة الأمريكية بكلا حزبيها في العالم ثم الهيمنة الاقتصادية على الأسواق وإنشاء الأحلاف الموضعية والكبيرة وبالتالي هزيمة التيار اللبرالي الدولي أمام تيار العولمة الجديد. كل هذه النتائج هي حصيلة تأرجح الفكر التنويري الدولي والعربي بين تيارات فلسفية وفكرية وتطبيقات سياسية وإقليمية مختلفة

لذا فالطبقة الوسطى العراقية هي تشكيل متعدد الأطراف كما يشخص بطاطو فهو يشير.... إلى ذلك الجزء المركب والمتعدد الوظائف من المجتمع، والذي يشترك- في الوقت نفسه- في الدخل المتوسط والمنزلة المتوسطة، وهو يضم التجار والحرفيين وملاك الأراضي وضباط الجيش والطلاب والمهنيين والموظفين لدى الحكومة أو في الشركات الخاصة. ومن الخطأ إقامة تمييز حاد بين قسم وآخر من هذه الطبقة، كالتمييز بين ضباط الجيش مثلاً، والحرفيين وملاك الأراضي، لأنه يجب أن لا ننسى أن الوحدة الحقيقية للطبقة هي العائلة وليس الفرد،وأن أفراد العائلة من الطبقة الوسطى يتوزعون على مهن مختلفة.وهكذا فأننا نلاحظ أن من بين ١٥ عضوا في اللجنة العليا للضباط الأحرار والأعضاء التسعة في لجنة الاحتياط للضباط الأحرار، الذين حضروا لانقلاب ١٤/ تموز/١٩٥٨ وكان هنالك في اللجنتين على التوالي: سبعة- في اللجنة العليا- وستة -في لجنة الاحتياط- من أبناء التجار أو السماسرة أو صغار أو متوسطي ملاك الأراضي...الخ. فالبنية هذه هي حاضنة ومؤسسة البرجوازية بشرائحها الرأسمالية والوطنية قبل أن تتحول أجزاء منها لاحقا خاصة في الثلاثينات لتؤسس تجمعات ماركسية مكونة من عدد من الانتلجنسيا العراقية اليسارية عام ١٩٣٤ لتتجمع لاحقا في الحزب الشيوعي العراقي بفئتيها الصغيرة منها والكبيرة. وفي مجتمعنا العربي كانت هذه الطبقة موطن الحداثة وحركة التنوير شبلي الشميل ونقولا زيادة وطه حسين وسلامة موسى ورئيف خوري وحسين عبد الرازق ومن قبلهم الكواكبي ورفاعة الطهطاوي وفي العراق محمود أحمد السيد وحسين الرحال وذنون ايوب ، وسليمان فيضي، وفهد- يوسف سلمان يوسف مؤسس الحزب الشيوعي العراقي- وزكي خيري وروفائيل بطي، وكامل الجادرجي وإبراهيم كبه وغيرهم، إلا إن الجذور للطبقة الوسطى في العراق تشكلت بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ عندما بدأ التيار القومي ينتشر نتيجة ما أحدثته التجمعات الصغيرة المطالبة بالاستقلال تجاوبا مع جمعية تركيا الفتاة التي ناهضت الاستعمار وأسندت مجيء حكم هاشمي حديث لسوريا والعراق هذه الانتجنلسيا ذات التيار الإسلامي القومي التجاري والعسكري والوظائفي والديني والعشائري اتسمت بطابع تنويري دون أن يكون هناك فكر قومي متبلور في اتجاه حزبي أو سياسيي. ولعل الضباط الشريفيين العراقيين الذين قادوا لاحقا دفة الحكم على الرغم من تناقضاهم ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر السكري مثلا وغيرهم قد مهدوا لظهور هذه الطبقة من الانتجلنسيا العراقية التي تؤمن بإسلامية الوضع والانفتاح عن طريق التعليم والبعثات لاستنبول على الغرب للقيام بمشاريع وطنية جديدة من شأنها أن تؤسس رؤية قومية تحررية، تجمع بين وحدة الأمة العراقية المؤلفة من العرب والأكراد والتركمان الآثوريين وغيرهم وبين أمة عربية واحدة قبل أن يكون ثمة رغبة حقيقية لمثل هذا الطرح. إلا أن هذه الفئة المثقفة وجدت طريقا آخر في بداية الثلاثينات عندما بدأ النفوذ التركي والفارسي يتقلص في العراق أن تعتمد على بنية نفسها من خلال عاملين: التجارة والانخراط بالجيش. فالطبقة الوسطى مؤسسة البنية المدنية العراقية ومغيرتها أيضا، فهي خلية نحل تبني وتهدم ويكون الناتج تطورا من دون أن تعي مهمتها التاريخية في تأسيس الإيديولوجيا الخاصة بها. وفي التاريخ الاجتماعي لم يشهد أن أسست هذه الطبقة فكرانظرياً خاصا بها، بل كانت أفكارها مزيجا من حركتي التنوير والنهضة وهما مفهومان غير دقيقين في واقع لا يملك التنويريون ولا النهضويون فيه إلا مجموعة أفكار من دون أرضية اقتصادية أو سياسية ولذلك بقيت أفكارهم حبيسة الثقافة وميادين إبداعها: المقال والرواية والأغنية والصحافة والسينما.

في الدستور والخطاب الدستوري

فارس عدنان

كتب اول عقد موثق (دستور) هنا في بلادنا ومنه عرف العالم اهمية الدستور وضرورته. بدأ حمورابي هذه العملية على ارض العراق وبعدها وصلت الى اقاصي الارض في عالمنا اليوم. نظم حمورابي في شريعته العلاقات بين الافراد وبين الحاكم والجمهور وغيرها من الامور الحياتية التي تدخل في جوهر العلاقات الاجتماعية والسياسية وتحدد الأطر الصحيحة لها. في القرى المنتشرة على ضفاف الفرات الاوسط يوجد (دستور) شفهي ينظم توقيتات سقي اراضي الافراد ولم يتغير هذا الدستور منذ قيام القرى الفروسطية (نسبة للفرات الاوسط) حتى الان. هذا مثال من امثلة كثيرة موجودة بين قبائل الهنود الحمر وقبائل البدو في الربع الخالي وبين سكان ولاية الاسكا قبل وصول الدستور الامريكي الفيدرالي الى مناطقهم الباردة. لاننا قادمون من خلفيات جميلة متعددة تشكل الوان الطيف العراقي المميز ولاننا نحلم بعراق يتسع لنا جميعاً خيمة واسعة تمتد من اقصى الجبل الى ام قصر مروراً بكل قرية عراقية ولاننا نريد لبلادنا ان تلحق بالعالم المتحضر الذي تجاوز لغة الشعارات ووصل الى مرحلة العلاقات المتجانسة بين المواطن والوطن التي تصب في انجاز قوة اقتصادية للوطن وللفرد تحميها من شبحي الفقر وغياب العدالة الاجتماعية. ولاننا نريد للعراق ان ينهض ثانية بعد عقود طوال من خطاب شمولي احادي لم يلب طموحاتنا افراداً وجماعات، اعتقد ان امام الجمعية الوطنية مهمة ليست بالسهلة وهي كتابة وثيقة الدستور.

حين نبدأ في كتابة الدستور، علينا البحث عن خطاب دستوري يؤسس لروح المواطنة في اعماقنا اولاً والولاء للعراق اولاً وثانياً وعاشراً، ليس سراً، ان صدام الغى هذه الروح (المواطنة) في قوانينه وفي الاداء السياسي اليومي وجعل العراق قطراً من (امة عربية واحدة) وكل ثروات العراق تحت تصرف جوقة المديح العربية ومعارك (الامة) الوهمية، كما ان حالة الاغتراب بين الفرد والوطن ايام النظام السابق لا يمكن نسيانها ونسيان وجود مواطن من الدرجة الاولى يمكنه الحصول على اعلى الامتيازات ووجود مواطنين من الدرجة العاشرة يحاولون العيش من يوم لآخر بلا حقوق تذكر. فكرة (المساواة) جوهرية ويجب ان تكون المحرك الاساس للخطاب الدستوري، وبغيابها سيفتح دستورنا الجديد الف باب لمشكلات عديدة ستطفو على السطح اليوم او غداً. المساواة بين المواطنين على الرغم من الجنس والعرق والديانة والاتجاه السياسي يجب ان تكون محوراً اساسياً لكل مواد الدستور، والا نؤسس لخطأ قد يبدو ثانوياً وجوهرياً بعد حين.

تاريخياً تأثرت معظم الدساتير المعاصرة بجان جاك روسو وعقده الاجتماعي وبأفكار مؤسسي امريكا الحديثة. لكن هذا لم يمنع الدول المعاصرة في كل اقاصي الارض من الاستفادة من شريعة حمورابي وافكار الاديان السماوية وغير السماوية (البوذية مثلاً) ومن خصوصية هذه البلدان التي تحتاج الى نص قانوني يؤكد هذه الخصوصية، لذا نشاهد الهند المعاصرة اليوم ودستورها وانتخاباتها مثالاً للمزاوجة بين الخصوصية الشرقية والخطاب الدستوري الذي يسمح للجميع بالوجود تحت الشمس بصورة متساوية. لم يحاول روسو في عقده الاجتماعي تغيير النص المقدس او تغيير علاقة الافراد في فرنسا بالتعاليم المقدسة كل ما فعلته تنظيرات (في العقد الاجتماعي) هو التأسيس لعلاقات متحضرة بين الحاكم والجمهور وبين الفرد والمجتمع وبين الفرد والمؤسسة الدينية. واجد دستور حمورابي قد تقدم على (عقد) روسو بقرون. لم يدع العقد الاجتماعي الجمهور الى التخلي عن المعتقد الديني بل حاول الغاء الخلط المتعمد بين الخطاب المقدس والخطاب القانوني الوضعي الذي يحاول ارتداء صفات القداسة. وهكذا تم الانعتاق من ظلمات القرون الوسطى. لسوء الحظ هنالك في المشهد السياسي العراقي الحالي من يمارس خلطاً متعمداً بين القانون الالهي والقانون الوضعي واقحام كهذا خلط في الخطاب الدستوري. ولو تم مثل هذا الخلط في كتابة الدستور الجديد فسنعوم لعقود طوال في محيط واسع من المشكلات التي ستنتج حالة غياب المساواة وهذه (بوابة جحيم) اخرى. تحديد الهوية الثقافية لمجتمعنا والخصوصية التي تميزنا عن الاخرين حاجة اساسية من حاجاتنا عرباً واكراداً ومسلمين ومسيحيين وشيعة وسنة واكراداً فيلية واشوريين وكلداناً ويزيدية، لذا على الخطاب الدستوري الانتباه لهذا التنوع من دون تناسي الولاء والمساواة التي يجب ان ينعم بها كلنا امام النص الدستوري. يحق لنا جميعاً ان نطالب الدستور في التعامل مع الشروط الثقافية للنسيج الاجتماعي العراقي من دون اعطاء الافضلية لهذا اللون او ذاك من الوان الطيف العراقي الذي بغيره سندخل في اشكاليات تجاوزها غيرنا منذ اكثر من قرن. هذا التنوع المتعدد للتركيبة الاجتماعية العراقية هو مصدر قوة وغنى يضفي خصوصية لبلدنا ويجعل عملية تأسيس دستور عراقي عملية غير سهلة ولكن ليست بالمستحيلة. الدستور جزء من المنظومة الديمقراطية التي يعاديها بعضهم بوصفها نتاجاً غربياً وافداً على حياة العراقيين. لم لا نتعامل مع هذا الوافد الجديد كما تعاملنا مع التكنولوجيا الغربية التي بدأنا باستيرادها منذ بدايات القرن العشرين حتى الان من دون عقد تذكر، ولم لا نضع بصمات خصوصيتنا العراقية عليها ولننتج ديمقراطية ودستوراً يتناسبان مع بيئتنا وهوائنا؟ وهذا ما فعلته امم شرقية مثل الهند واليابان التي وظفت اليات الديمقراطية وكتبت دساتيرها واستمرت في المزاوجة بين الهوية المحلية واستعمال اليات الديمقراطية والغطاء الدستوري لضمان حقوق المواطن والجمهور. نعلم بوضوح ان دساتير الامم الاخرى ليست مثالية ولكنها وصلت الى مرحلة من الوضوح والشفافية المواطن قادر على اعلان شجبه لفقرة ما يراها غير عادلة ويمكنه عبر الوسائل القانونية تغييرها اذا رغب. وهذا في رأيي حق مشروع ايضاً للمواطن العراقي . النص الدستوري هو نص ارضي يجب ان لا يصل الى مستوى القداسة، والعلاقة بين المواطن والوثيقة الدستورية هي شارع ذو اتجاهين لا اكثر. نحن نعلم ان امام الجمعية الوطنية الجديدة مهمات لا تحصى، لكن كتابة الوثيقة الدستورية هي اهمها واكثرها تأثيراً في حياتنا اليوم وحياة الاجيال القادمة. نحن ندرك ايضاً تأثير الرياح الايديولوجية التي تعصف بالاحزاب العراقية وممثليها في الجمعية المنتخبة وكمية التراث الشمولي لدى ممثلي هذه الاحزاب الذين قد يحاولون وضع قنابل موقوتة في الخطاب الدستوري، ونعلم ايضاً حجم ماساتنا منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة حتى الان، لذا اسأل الجمعية الوطنية المنتخبة ان تضع كل هذا قبل الشروع في كتابة الدستور و تتذكر ان بلادنا لا تتحمل غياب العدالة لعقود زمنية جديدة ولا تتحمل وجود دكتاتور جديد يسرق سلطاته من دستور اعد على عجل.

> بدأت الجمعية الوطنية العراقية الجديدة اول اجتماعاتها واهمها اهم المهمات واصعبها: كتابة دستور جديد للعراق ، كتابة دستور عراقي حديث يتلاءم وحاجاتنا افراداً وجماعات ليس بالامر المستحيل ولا يحتاج لعصا سحرية بل هي حاجة حقيقية لكل فرد يعيش في بلاد ما بين النهرين ، للاكراد طموحات في هذا الدستور وللشيعة وللسنة وللعلمانيين ايضاً وباقي الجواهر التي تطرز خارطة العراق الجميلة ، فلم لا يأخذ هذا الدستور كل هذه الطموحات بعين الاعتبار؟ لو اخذنا كلمة (دستور) خارج القاموس السياسي المعاصر ورجعنا الى المفهوم الحقيقي المطبق على ارض الواقع في كل التجمعات البشرية عبر التاريخ الانساني حتى الان لوجدنا (كلمة دستور) عقداً شفهياً او موثقاً ينظم حياة الافراد والمجموعات من دونه تتجه الحياة نحو عالم الفوضى.